

## نقابة المحامين تنقلب على رسالتها: قمع حرية الرأي داخل النقابة

بيروت، في 19 أيلول 2011

تعرب جمعية رواد فرونتيرز المدافعة عن حقوق الانسان عن دهشتها واستغرابها واستهجانها مما تداعي الى علمها عن استدعاء المحامين الاساتذة كارلوس داوود ونزار صاغية الى التحقيق من قبل نقابة المحامين في بيروت على خلفية مقالة قانونية كتبها الاستاذ داوود ونشرتها المفكرة القانونية التي يديرها الاستاذ صاغية. وهي مقالة تطرقت الى مشروع يناقشه مجلس النقابة بهدف تنظيم علاقة المحامي بوسائل الاعلام، بشكل يقيد من حرية المحامي في التعبير، بما في ذلك المشاركة في ندوات او مقابلات اعلامية ذات طابع قانوني.

وما يبعث على الخوف بشكل خاص هو ان نقابة المحامين، التي عهدناها تاريخيا منبرا للدفاع عن الحريات العامة، وتنظيما مهنيا يجمع المحامين ويدير شؤون المهنة ويدافع عن المحامي في حال تعرضه لاي انتهاك، تنقلب صورة مصغرة لنظام قمعي، محاولة كم الافواه والحد من دور المحامي في المشاركة في الشأن العام، وفي حال رفع صوته معبرا عن رأيه بهذا الصدد تحيله الى التحقيق الذي قد يؤدي الى التأديب، وفي اجراء ينتهك بحد ذاته حق الدفاع المقدس الذي تحمل النقابة لواءه، مستدعية الاساتذة "المتهمين" شفهيًا، دون ان تبرز لهم النص القانوني الذي يوجب استدعيان الى التحقيق ولا المخالفة التي ارتكباها، مسبغة على اجراءاتها هذه الصفة التعسفية والمزاجية.

ونسأل ببالح القلق اين هي لجنة الحريات في النقابة من مثل هذا التقييد للحرية؟ اين مجلس النقابة؟ اين المحامون اعضاء النقابة الذين تتعرض اقدس حرياتهم وحقوقهم للانتهاك وهم صامتون؟ فكيف تريدون ان يثق اي مواطن بمحام يدافع عنه اذا كان هذا المحامي عاجزا عن الدفاع عن حريته وعن نفسه حتى في اطار نقابته؟ كيف تريدون ان يسترد المواطن ثقته بدولة القانون في وقت تمارس المؤسسة التي تجمع العدد الاكبر من العاملين في حقل القانون قمعا لحريات اعضائها؟ من يدافع عن الحرية في ام الشرائع في ظل معاقبة نقابة المحامين فيها لرجال قانون يناقشون في القانون؟ هل اصبح على منظمات حقوق الانسان ان تدافع عن المحامين الذين كانت تلتفت اليهم كشركاء لها في الدفاع عن الحريات والحقوق؟

من هنا، نطالب نقابة المحامين في بيروت بالوقف الفوري للتحقيق بحق الاستاذين داوود وصاغية، كما ندعو لجنة الحريات في النقابة ومجلس النقابة الى التحرك لوضع حد لاي انتهاك مماثل، ولوضع مسائل الحريات من ضمن اولويات العمل النقابي، وجميع المحامين الى التثبت من ان الدفاع عن حرية الرأي وحق المشاركة في الحياة العامة، وليس فقط عدم تقييدها، هو مطلبهم الاساسي في برامج مرشحهم للانتخابات النقابية القادمة، بحيث لا تكون انتخاباتهم على اساس الانتماء السياسي بل على اساس الانتماء لرسالة النقابة في صون العدالة والحريات.